الحكومة تعدّها تجاوزاً خطراً والمحافظة تقول إن طابعها اقتصادي

زيارة أوغلو الى كركوك تثير أزمة سياسية جديدة

□ بغداد/ كركوك / المدى

اعتبرت الحكومة زيارة وزير الخارجية التركي احمد داوود اوغلو الحالية "تجاوزا خطرا على سيادة العراق" محملة إقليم كردستان "تبعات ذلك التجاوز".
وقال الناطق الرسمي للحكومة علي الدباغ في بيان صحفي صدر اليوم أن"زيارة اوغلو تمت بدون موافقة الحكومة وهي تجاوز خطر على سيادة العراق ويتحمل الإقليم تبعات التجاوز".
من جانبها اتهمت وزارة الخارجية وزير خارجية تركيا بانتهاك الأعراف الدبلوماسية والتدخل في شؤونها والاستهانة بسيادتها بعدما قام الخميس بزيارة مدينة كركوك المتنازع عليها دون موافقتها، بحسب بيان رسمي.
وقال البيان الذي نشرته وزارة الخارجية العراقية على موقعها إن زيارة احمد داود اوغلو كركوك جرت "بدون علم وموافقة وزارة الخارجية ومن دون اللجوء إلى القنوات الرسمية والدبلوماسية".
وأضافت الوزارة في بيانها أن "هذه الزيارة نعتبرها نوعا من الانتهاك الذي لا يليق بتصرف وزير خارجية دولة جارة ومهمة مثل تركيا، وهو يشكل فضلا عن ذلك تدخلا سافرا بالشأن الداخلي العراقي".
ورأت وزارة الخارجية العراقية انه "ليس من مصلحة تركيا أو أي جهة أخرى الاستهانة بالسيادة الوطنية وانتهاك قواعد التعامل الدولي وعدم الالتزام بأبسط الضوابط في علاقات الدول والمسؤولين".
كما استغرب في الوقت ذاته "موقف حكومة الإقليم التي سهلت هذه الزيارة دون علم الحكومة الاتحادية"، معتبرة أنها "تخالف بذلك مسؤولياتها الدستورية".
وأكد البيان انه "على تركيا تحمل نتائج هذا العمل أمام الشعب العراقي وما يمكن أن يفرزه من آثار سلبية على العلاقات بين البلدين وعلى عموم الشعب العراقي وأهالي كركوك خصوصا".
اعتبر النائب عن ائتلاف دولة القانون ياسين مجيد، الخميس، زيارة وزير الخارجية التركي أحمد داوود أوغلو إلى أربيل وكركوك في "غاية الخطورة" على سيادة ووحدة العراق، وفيما أكد أن تنقله بين المحافظات كان بحماية البيشمركة، طالب وزارة الخارجية باستدعاء السفير العراقي في أنقرة احتجاجاً على الزيارة.وقال مجيد خلال مؤتمر صحافي عقده، أمس، في مبنى البرلمان وحضرته "السومرية نيوز"، إن "زيارة وزير الخارجية التركي أحمد داود أوغلو إلى أربيل وكركوك في غاية الخطورة على سيادة ووحدة العراق"، متسائلاً "هل تعلم وزارة الخارجية العراقية بهذه الزيارة ؟". وطالب مجيد وزارة الخارجية بـ"استدعاء السفير العراقي في أنقرة احتجاجاً على زيارة وزير الخارجية التركي"، داعياً الجامعة العربية إلى "اعتبار هذه الزيارة انتهاكا لسيادة العراق".
ولفت مجيد إلى أن "تنقل أوغلو بين المحافظات بين كردستان وكركوك كان بحماية البيشمركة"، متسائلا "هل يحق لوزير خارجية العراق أن يذهب لمحافظة تركية ويتجول فيها ؟"، مشيراً إلى أن "دخول وزير الخارجي التركي إلى مبنى محافظة كركوك من دون علم المحافظ يعتبر انتهاكاً لسيادة العراق".
وشدد مجيد على أن "أي مباحثات إذا كانت تتعلق بالوضع السوري أو حزب العمال الكردستاني يجب أن تبحث في بغداد وليس في أربيل". أكد عضو كردي في مجلس محافظة كركوك، الخميس، أن زيارة وزير الخارجية التركي أحمد داود اوغلو إلى المحافظة ذات "طابع اقتصادي"، مشيرا إلى أنها ناقشت آليات تنفيذ الشركات التركية للمشاريع في كركوك، فيما أوضح عضو عربي في المجلس أن الزيارة "بعيدة عن الملفات السياسية".
وقال عضو مجلس كركوك عن قائمة كركوك المتآخية أحمد العسكري في حديث لـ" السومرية نيوز"، إن "زيارة وزير الخارجية التركي داوود اوغلو كانت ذات طابع اقتصادي"، مبينا أنه "جرى فيها مناقشة ملفات اقتصادية وآليات تنفيذ الشركات التركية للمشاريع في كركوك".
وأضاف العسكري أن "اوغلو أبدى تفهماً كبيراً لدعم محافظة كركوك بالجانب الاقتصادي وتفعيل الجوانب الاستثمارية في المحافظة".من جهته قال عضو مجلس كركوك عن المجموعة العربية برهان العاصي في حديث لـ"السومرية نيوز"، إن "الزيارة تعد الأولى من نوعها لمسؤول تركي رفيع المستوى منذ العام ١٩٧٦"، مشيرا إلى أنها "رسالة مهمة بأن تركيا تهتم بمحافظة كركوك".
وأوضح العاصي أن "اجتماعات مسؤولي المحافظة مع اوغلو كانت ذات طابع اقتصادي بعيداً عن الملفات السياسية"، معتبرا أنها "زيارة ناجحة لمسؤول تركي رفيع المستوى يزور كركوك".
ومن جانبه وصف محافظ كركوك نجم الدين عمر كريم زيارة أوغلو للمدينة بالمهمة كثيرا نظرا لاهتمام تركيا بكركوك وكركوك بتركيا.
وأكد ضرورة توسيع مجالات التعاون بين كركوك وتركيا .
وكان وزير الخارجية التركي أحمد داوود اوغلو وصل، صباح أمس، إلى محافظة كركوك قادماً من مدينة أربيل التي وصلها يوم أول أمس الأربعاء (١ آب الحالي) في زيارة رسمية، دانتها الحكومة العراقية بشدة وأكدت أنها جرت دون علمها.
ووصف داود أوغلو، زيارته إلى محافظة كركوك بـ"التاريخية"، مؤكدا أن الحكومة التركية تقف على مسافة واحدة من جميع العراقيين وتدعم إعمار العراق وتفعيل التعاون الاقتصادي بين البلدين، فيما اعتبرت الجبهة التركمانية العراقية أن تلك الزيارة خطوة في الاتجاه الصحيح.

المالكي يطالب مجلس النواب بإلغاء طلب سحب الثقة من المطلك

□ بغداد / المدى

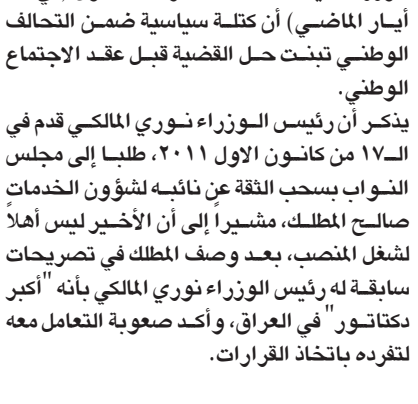

المالكي

كشف مقرر مجلس النواب العراقي محمد الخالدي، الخميس، أن رئيس الحكومة نوري المالكي طالب رئيس مجلس النواب بإلغاء طلب سحب الثقة من نائبه لشؤون الخدمات صالح المطلك.
وقال محمد الخالدي في حديث لـ"السومرية نيوز"، إن "مجلس النواب تسلم كتابا من رئيس الحكومة نوري المالكي يطالب فيه بالغاء طلبه السابق بشأن سحب الثقة من نائبه لشؤون الخدمات صالح المطلك".
وكشفت مصادر سياسية مطلعة، في الـ٢٥ من تموز الماضي، أن رئيس الحكومة نوري المالكي التقى نائبه لشؤون الخدمات صالح المطلك لمناقشة الأوضاع السياسية في البلاد، لأول مرة منذ مطالبة رئيس الحكومة في شهر كانون الأول ٢٠١١، بسحب الثقة عن المطلك ومنعه من المشاركة في جلسات مجلس الوزراء.
فيما اكد النائب عن ائتلاف دولة القانون خالد الاسدي، في ٢٧ تموز ٢٠١٢، أن رئيس الحكومة نوري المالكي ونائبه لشؤون الخدمات صالح المطلك اتفقا خلال لقائهما، على دعم مشروع الإصلاح الذي طرحه التحالف الوطني، واعتماد الحوار والدستور في حل المشاكل السياسية العالقة.
وأعلن ائتلاف دولة القانون، في (١٧ أيار الماضي)، على لسان النائب ياسين مجيد أن رئيس الحكومة نوري المالكي وجه بسحب كتاب حجب الثقة عن نائبه لشؤون الخدمات صالح المطلك، الذي وصل إلى اللجنة القانونية البرلمانية في (١٨ كانون الأول ٢٠١١)، كما اعتبر النائب عن الائتلاف محمد الصيهود، في (١٨ أيار الماضي)، أن مبررات حجب الثقة عن المطلك أزيلت باعترافه بذنبه، لافتاً إلى أنه تم حل القضية سياسياً، فيما أكد أن المطلك سيستأنف حضور جلسات مجلس الوزراء.
فيما نفت الجبهة العراقية للحوار الوطني، في (١٨ أيار ٢٠١٢)، أن يكون رئيسها صالح المطلك تراجع عن موقفه السابق بوصف رئيس الحكومة نوري المالكي بالتفرد والدكتاتورية، مؤكدة انه لن يعود للمشاركة في جلسات مجلس الوزراء دون الاتفاق على إصلاحات سياسية حقيقية وشراكة وطنية تعكس واقعاً جديداً في منهجية إدارة الدولة.
وأكد رئيس الحكومة نوري المالكي (في ١٤ أيار الماضي) أن قضية المطلك سياسية وقابلة للحوار، في وقت كشفت الكتلة البيضاء (في ١٦ أيار الماضي) أن الأخير سيعود إلى جلسات مجلس الوزراء، فيما أكد ائتلاف دولة القانون (في ١٥ أيار الماضي) أن كتلة سياسية ضمن التحالف الوطني تبنت حل القضية قبل عقد الاجتماع الوطني.
يذكر أن رئيس الوزراء نوري المالكي قدم في الـ١٧ من كانون الاول ٢٠١١، طلبا إلى مجلس النواب بسحب الثقة عن نائبه لشؤون الخدمات صالح المطلك، مشيراً إلى أن الأخير ليس أهلاً لشغل المنصب، بعد وصف المطلك في تصريحات سابقة له رئيس الوزراء نوري المالكي بأنه "أكبر دكتاتور" في العراق، وأكد صعوبة التعامل معه لتفرده باتخاذ القرارات.

حقوق الإنسان النيابية تتوقع فشل قانون الجرائم المعلوماتية

□ بغداد / المدى

توقعت عضو لجنة حقوق الإنسان النيابية فشل قانون الجرائم المعلوماتية بسبب وجود الرفض الشديد من قبل الشارع العراقي لهذا القانون على الرغم من الرغبة للتنظيم عازية الفشل في التصويت على القانون بسبب العقوبات الكبيرة التي حددها القانون".
وقالت النائبة عن التحالف الكردستاني أشواق الجاف بحسب بيان تلقت المدى نسخة منه أمس الخميس إن" اللجنة وضعت إستراتيجية لعملها خلال السنتين المقبلتين ومن ثم وضع خطة ابتداء من الشهر الجاري حتى نهاية شهر تشرين الأول المقبل لمناقشة عدد من القوانين التي ستكون لها أولوية في عمل اللجنة ".
وتابعت "إن من أهم تلك القوانين هو تقرير لجنة حقوق الإنسان حول قانون الجرائم المعلوماتية فضلا عن تقرير اللجنة فيما يخص قانون مكافحة الإرهاب بالإضافة إلى مسودة قانون اللجوء السياسي ورعاية الاحداث وقانون حرية التعبير ،موضحة "أن هذه القوانين حصلت على أولوية كبيرة في عمل اللجنة حتى نهاية تشرين الأول المقبل وقد اتخذ قرار بالانتهاء من هذه القوانين خلال هذه الفترة المحددة".
وأضافت "إن اللجنة بصدد الانتهاء من اتخاذ قرار نهائي فيما يخص قانون الجرائم المعلوماتية ،مبينة "ان لجنتها ناقشت الفقرات التي تم الاعتراض عليها ووضع العلاج لها حيث تضمن القانون ٣٩ عقوبة وقد تم التطرق إليها بالتفصيل وكيفية أن تكون العقوبات تتلاءم مع معايير حقوق الإنسان ".
ولفتت الجاف إلى "انه سيكون هنالك جلسة استماع لخبراء في مجال الاتصالات والشبكة المعلوماتية فضلا عن الأكاديميين ومنظمات المجتمع المدني لان هنالك اعتراضات سجلت على هذا القانون وبالتالي فلابد أن يكون القانون متلائما مع مبادئ حقوق الإنسان والاستماع إلى رأي الأكاديميين والخبراء ومنظمات المجتمع المدني".
ورجحت فشل قانون الجرائم المعلوماتية "بسبب وجود الرفض الشديد من قبل الشارع العراقي لهذا القانون على الرغم من وجود رغبة للتنظيم إلا أن العقوبات الموجودة في هذا القانون كبيرة جدا وبالتالي ربما تؤدي بالقانون إلى الفشل".
وكان مجلس النواب في ٢٦ تموز الماضي قد صوت بالموافقة على الاستمرار بقراءة مشروع قانون جرائم المعلوماتية بعد انتهاء القراءة الأولى للقانون المقدم من لجنتي الأمن والدفاع والتعليم العالي والذي يهدف لتوفير الحماية القانونية وإيجاد نظام عقابي لمرتكبي جرائم الحاسوب وشبكة المعلومات التي رافقت نشوء ونمو وتطور نظم الحاسوب والشبكات وثورة تقنية المعلومات ولما تنطوي عليه من مخاطر عدة تلحق بالمؤسسات والأفراد خسائر كبيرة باعتبارها تستهدف الاعتداء على البيانات والمعلومات التي تمس بالحياة الخاصة للأفراد وتهدد الأمن الوطني والسيادة الوطنية وتضعف الثقة بالتقنيات الحديثة وتهدد إبداع العقل البشري

مصدر نيابي يؤكد انسحاب الجيش من زُمار

□ بغداد / المدى

أعلن مصدر في مجلس النواب العراقي، أمس الخميس، عن انسحاب الجيش العراقي من منطقة زُمار بمحافظة نينوى.
وقال عضو لجنة الأمن والدفاع النيابية، حسن جهاد، لوكالة كردستان للأنباء (آكانيوز) إن "المشكلة الموجودة حالياً بين قوات البيشمركة (المعروفة بحرس الحدود) والجيش العراقي بدأت تتجه نحو الحل، لأن وحدات الجيش العراقي انسحبت من منطقة زُمار شمال محافظة نينوى، ولم يعد هنالك مخاوف من وقوع المشاكل".
وأضاف إن "الجيش العراقي وقوات البيشمركة اتفقا على توجيه فوهات أسلحتهم نحو سوريا، بدلا من مواجهة بعضيهما".
وبشأن ما يقال عن قيام وفد من الحكومة العراقية بزيارة إقليم كردستان للتباحث بخصوص الأوضاع الأمنية، أوضح جهاد، انه "لا يوجد الآن أي شيء رسمي".
كانت الحكومة العراقية قد حركت قطعات من اللواء الـ٣٧ والـ٣٨ من الجيش في ٢٧ تموز/ يوليو الماضي، باتجاه المناطق الحدودية مع سوريا بإقليم كردستان، تحديداً في منطقة زُمار بمحافظة نينوى، قبل أن يعترض طريقها قوات اللواء الثامن من البيشمركة المرابطة في المنطقة، ما أضاف أزمة جديدة إلى جملة الأزمات والمشاكل العالقة بين أربيل وبغداد.
وتتولى قوات من حرس حدود إقليم كردستان منذ تسعينات القرن الماضي مسؤولية تأمين الشريط الحدودي من منطقة ربيعة حتى منطقة فيشخابور.
ويقول مكتب القائد العام للقوات المسلحة نوري المالكي إن القوات التي أرسلت لا تشكل تهديدا لإقليم كردستان ومهمتها تأمين الحدود مع سوريا.

بريطانيا تستعد لتدريب العراقيين على طرق التخلص من الأسلحة الكيميائية

□ لندن / bbc

ذكرت هيئة الإذاعة البريطانية (بي بي سي) أمس الخميس، أن علماء بريطانيين سيقومون بتدريب فرق عراقية على طرق التخلص من بقايا الأسلحة الكيميائية التي أنتجتها بلادهم خلال حكم نظام الرئيس السابق صدام حسين.
وقالت الـ"بي بي سي"، إن "آلاف الأطنان من الأسلحة الكيميائية لدى العراق جرى تدمير معظمها بعد حرب الخليج الأولى، لكن بعضها لا يزال موجودا وتم تخزينه في مستودعين محصنين تحت الأرض في مجمع المثنى القديم للأسلحة الكيميائية الذي يبعد زهاء ٨٠ كيلومترا عن العاصمة بغداد.
وأشارت غالى أن "معاهدة حظر الأسلحة الكيميائية تقضي بتدمير المواد المتبقية لدى العراق من أسلحة الدمار الشامل على الرغم من أنها غيرصالحة للاستخدام ولا تشكل خطرا امنيا كبيرا".
وأضافت "بي بي سي" إن وزارة الدفاع البريطانية "ستوفر التدريب للفرق العراقية في منشأة تابعة لها في بلدة بورتون داون بمقاطعة ويلتشير في وقت لاحق من هذا العام"، واعترفت أن التدريب "سيكون صعباً ويمثل تحديا من الناحية الفنية وسيشمل تدريب العراقيين على طرق التعامل مع المواد الكيميائية السامة بأمان، وتقديم المشورة إلى الطواقم الطبية".
ونسبت إلى وزير الدولة البريطاني لشؤون الدفاع نك هارفي، قوله إن "المملكة المتحدة مسرورة لدعم العراق بعد انضمامه إلى معاهدة حظر الأسلحة الكيميائية عام ٢٠٠٩ والتي تملي على الدول الأعضاء تدمير أي أسلحة كيميائية تملكها".
يذكر أن قضية أسلحة الدمار الشامل شكلت عاملا حاسما في دفع بريطانيا للمشاركة في الغزو الذي قادته الولايات المتحدة للعراق عام ٢٠٠٣ مع انه لم يتم العثور على أي مخزونات كبيرة من الأسلحة الكيميائية أو البيولوجية القابلة للاستخدام، وتم فتح سلسلة من التحقيقات حولها من بينها تحقيق "تشيلكوت" والذي سيُصدر تقريرا عن نتائجه في العام المقبل.

النجيفي: الإصلاحات تحتاج إلى إيمان حقيقي بالشراكة والديمقراطية

□ بغداد/ المدى

بحث رئيس مجلس النواب أسامة النجيفي، أمس الخميس، مع القائم بأعمال سفارة الولايات المتحدة الأميركية في العراق روبرت بيكروفت العلاقات الثنائية وانجازات المؤسسة البرلمانية فضلا عن مستجدات ورقة الإصلاحات السياسية.
وذكر بيان صدر من الدائرة الإعلامية لمجلس النواب تلقت المدى نسخة منه أن" النجيفي استقبل في مكتبه ببغداد القائم بأعمال سفارة الولايات المتحدة الأميركية في العراق روبرت بيكروفت"، مشيرا إلى أن" اللقاء شهد استعراض مستقبل العلاقات الثنائية بين البلدين، وانجازات المؤسسة البرلمانية إلى جانب مستجدات ورقة الإصلاحات السياسية".
وبشان ورقة الإصلاحات نقل البيان عن النجيفي قوله إن " هناك حاجة إلى إيمان حقيقي بالشراكة والديمقراطية والتعجيل بحسم الملفات العالقة من بينها الوزارات الأمنية والقادة العسكريين ، إضافة إلى التوازن في المؤسسات كافة لغرض بناء الدولة"، مشددا على أهمية عدم وقوف البرلمان عند التشريع فقط، بل الإيمان بما يشرعه مجلس النواب والسعي إلى تنفيذه".
وأوضح النجيفي أن" مجلس النواب استطاع أن يشرع خلال عام واحد ١١٠ قوانين إضافة إلى وجود ٧٠ قانونا جاهزا في مراحله الأخيرة من بينها قانون المحكمة الاتحادية وسيسعى البرلمان إلى تشريع قانون انتخابات كركوك.

رئيس مجلس الادارة رئيس التحرير
فخري كريم
المدير العام
غادة العاملي
نائب رئيس التحرير
عدنان حسين
مدير التحرير
علي حسين
سكرتير التحرير الفني
ماجد الماجدي
المدير الفني
خالد خضير
بغداد. شارع أبو نواس - محلة ١٠٢ - زقاق ١٣ بناء ١٤١
هاتف: ٧١٧٨٨٥٩ . ٧١٧٧٩٨٥
كردستان. أربيل. شارع برايتي
دمشق. شارع كرجية حداد
ص.ب:٨٢٧٢ أو ٧٣٦٦
هاتف: ٢٣٢٢٧٥ - ٢٣٢٢٧٦
فاكس:٢٣٢٢٢٨٩
بيروت. الحمرا.شارع ليون
بناية منصور. الطابق الاول
تليفاكس: ٧٥٢٦١٦ . ٧٥٢٦١٧
التوزيع: وكالة المدى للتوزيع
مكاتبنا: بغداد/ كردستان/ دمشق/ بيروت/ القاهرة/ قبرص
جريدة سياسية يومية تصدر عن مؤسسة المدى للإعلام والثقافة والفنون
AL – MADA
General Political Daily
Issued by : Al – Mada Establishment for Mass Media, culture & Art
طبعت بمطابع مؤسسة المدى للاعلام والثقافة والفنون